

الحكومة على موعد مع إستحقاقات مالية وإقتصادية أبرزها تقارير وكالات التصنيف العالمية والتعيينات



عجاقة



مجلس الوزراء

المُرْتَفَعَة بتخفيض تصنيف لبنان الإئتماني من قبل وكالة ستاندارد آند بورز، قال عجاقة «حتى ولو أن الإحتمالات بخفض تصنيف لبنان الإئتماني مُرتَفَعَة، إلا أنه يجب معرفة أن الأسواق المالية إستوعبت هذا التخفيض كما يُتَبَّهه تقرير غولدمان ساكس الذي قال أن سندات الخزينة اللبنانية مُقَيَّمة بأقل من سعرها الحقيقي. أضف إلى ذلك أن المصارف اللبنانية مُرْسَمة أكثر من متطلبات المعايير الدولية وبالتالي لن يكون هناك تداعيات كبيرة على الخزينة العامة ولا على المصارف اللبنانية. إلا أن ما يجب معرفته هو أن الإستدانة المُستقبلية ستكون أعلى وبالتالي فإن الكلفة قد ترتفع في العام ٢٠٢٠ مما يعني مجهود أكبر على صعيد تخفيض العجز في موازنة العام ٢٠٢٠».

وختم عجاقة حديثه بقوله أن «مُستقبل لبنان سيكون مزدهراً على الرغم من كل الصعوبات وعلى الرغم من المخاوف من تطورات سياسية من قبل الصراع الأميركي الإيراني والذي قد يكون له تداعيات على الساحة اللبنانية، إلا أننا كلنا أمل أن يكون حكام لبنان واعون لهذه المخاطر».

وإنتظار ما ستؤول إليه زيارة الرئيس الحريري إلى واشنطن، الحكومة اللبنانية على موعد مع العديد من الإستحقاقات التي ستبدأ بنقاشها ابتداءً من الأسبوع المقبل في جلسة سَتُعقد في بيت الدين في المقر الصيفي لرئاسة الجمهورية.

وقرارات إجتماع بعدد المالي والإقتصادي ضمن خطة إقتصادية واسعة تشمل الشق الإقتصادي، الإجتماعي والبيئي. وكل خطة لا يكون فيها هذه المكونات الثلاث ستكون خطة ناقصة ولن تحل مشاكل لبنان على الأمد البعيد. وبعد الإنتهاء من هذه الخطة التي يجب أن تكون جاهزة بأوساط تشرين الأول (لا يجب إختزال الوقت في هذه المرحلة)، تقوم وزارة المال بترجمة هذه الخطة في الموازنة ويتم رفعها إلى مجلس الوزراء لإقرارها وبعدها إلى مجلس النواب».

وعن إمكانية تعطيل الحكومة نتيجة الخلافات السياسية قال عجاقة «هناك مُشكلة أحداث قبرشون تعود تداعياتها إلى الظهور في إستحقاقات سياسية أو إقتصادية أخرى تبعتها الحكومة مثل ملف التعيينات الذي يبقى الملف الأكثر إنقساماً بين الأطراف خصوصاً تعيين نواب حاكم مصرف لبنان وأعضاء المجلس الدستوري. وبالتالي وفي ظل فرضية إحتدام الإنقسام، قد تتعطل الحكومة ومعها الإجراءات الإقتصادية والمالية. لكن ما يجب معرفته أن الحكومة تلعب حالياً الخرطوشة الأخيرة في جعبتها وبالتالي فإن أي تعطيل من الآن وصاعداً سيكون مُكلفاً جداً».

وفي ملف التصنيف الإئتماني الذي سيكون لبنان على موعد معه في الثالث والعشرون من آب الجاري، بحسب وزير المال علي حسن خليل والإحتمالات

موازنة ٢٠٢٠ يجب أن تكون موازنة النهوض الإقتصادي. من هذا المنطلق، يجب أن تكون هذه الموازنة تَرَجْمَة لخطة إقتصادية تضعها الحكومة وتكون أوسع نطاقاً من مشاريع سيدر، خطة ماكيزي وقرارات إجتماع بعدد المالي والإقتصادي».

ويُضيف عجاقة «مشاريع سيدر لا تأخذ بعين الإعتبار إلا البنى التحتية، وخطة ماكيزي تُعالج مُشكلة القطاعات الإنتاجية وكيفية رفع الناتج المحلي الإجمالي، وقرارات إجتماع بعدد المالي والإقتصادي هي قرارات مالية بحث لكن ضرورة جداً لتمكين الحكومة وتعزيز وضعها من خلال هامش تحرك مالي، وبالتالي هناك شبه نسيان للشقين البيئي والإجتماعي».

أضاف: «المعروف أن الخطط الإقتصادية لم تعد تعتمد فقط على الشق الإقتصادي البحث وكل السياسات الإقتصادية الحديثة المتبعة في الدول المتطورة، أصبحت تعتمد خطط إقتصادية تحوي على نظرة مُتكاملة إقتصادياً - إجتماعياً - بيئياً، إذ لا يُمكن الحديث عن زيادة الناتج المحلي في ظل نسبة فقر تفوق الـ ٢٣٪ وفي ظل جبال من النفايات مُنتشرة في كل المناطق اللبنانية».

وعن أولوية معالجة الملفات قال عجاقة «الأولوية هي لتمير مشاريع سيدر للبنى التحتية، فدخل إستثمارات كفيل بإعطاء الإقتصاد اللبنانية والمالية العامة نفحة أكسيجين كبيرة. بالتزامن يجب على مجلس الوزراء جمع مشاريع سيدر، خطة ماكيزي

كتب المحرر الإقتصادي:

مع إنتهاء «قطع» أحداث قبرشون الأليمة وعودة الحكومة إلى الإجتتماع، من المُتَوَقَّع أن يكون على جدول أعمالها الكثير من المواضيع منها ما هو سياسي (مثل التعيينات) ومنها ما إقتصادي (مثل موازنة ٢٠٢٠، وخطة ماكيزي وغيرها). وإذا كانت الأولوية بحسب تصريح الرئيس الحريري تبقى للشق الإقتصادي والمالي، إلا أن الإستحقاقات المُنتظرة وعلى رأسها تصنيف لبنان الإئتماني من قبل ستاندارد آند بورز وموديز وفيتش، يضع الحكومة والقوى السياسية من خلفها أمام تحديات التعالي على الخلافات وخصوصاً في الشق المُتعلق بأحداث قبرشون وما خلفته من إنقسام سيكون موضوع إمتحان في الأيام والأسابيع القادمة.

إقتصادياً، تبقى موازنة العام ٢٠٢٠ الهام الأكبر خصوصاً بعد تعهد الأقرقاء في إجتماع بعدد المالي والإقتصادي بإتمامها في مواعيدها الدستورية. لكن السؤال المطروح يبقى ماذا سيكون الفارق بينها وبين موازنة ٢٠١٩ وهل ستحوي على مزيد من خفض الإنفاق؟ وإذا كانت الأمر كذلك، هل سيكون هناك مسّ بالمكتسبات والتضحية من قبل المواطنين كما ذكر رئيس الجمهورية؟

يقول الباحث الإقتصادي والإستراتيجي البروفسور جاسم عجاقة لـ«الشرق»، «موازنة ٢٠٢٠ لا يُمكن أن تكون كموازنة ٢٠١٩ لا من ناحية الشكل ولا المضمون. فموازنة ٢٠١٩ كانت موازنة خفض العجز، في حين أن

حي البص في صور يرفض تحويل المنطقة إلى مكب لنفايات المحال

ولا يطاق، لأن حاويات النفايات العادية باتت مكبا لبقايا عظام الأبقار وحشائشها، إضافة إلى نفايات المنازل والمحال التجارية».

ودعا وزارة البيئة وبلدية صور إلى «العمل على معالجة الوضع ومحاسبة كل من يقدم على رمي النفايات، لأن الأمر يؤثر على صحة جميع أبناء الحي وخصوصاً الأطفال، وأصحاب السيارات العمومية في المواقف وقاصدي هذه المواقف».

وختم بالاعلان ان سكان الحي سيتجهون إلى حراك احتجاجي في الأيام المقبلة، في حال عدم الاستجابة لمطلبهم بمعالجة هذه المشكلة.

تحول حي البص- قضاء صور، وتحديدا في المنطقة المجاورة للموقف العام للنفايات إلى بلدات وقرى أفضية صور وبنيت جبيل والزهراني وصيدا وبيروت، إلى شبه مكب للنفايات التي تنبعث منها روائح كريهة وتتسبب بانتشار الذباب والبوض.

واتهم سكان الحي أصحاب المحال التجارية والملاحم والمسالخ وأبناء عدد من الأحياء المجاورة برمي هذه النفايات، مطالبين البلدية بقمع «المستبئين بهذه الكارثة البيئية والصحية».

وقال أيمن أيوب، أحد سكان الحي: «لن نقبل باستباحة حيناً مهما كلف الأمر، فالأمر أصبح مأسوياً

مسعد: موازنة العام ٢٠٢٠ مفصلية مالياً واقتصادياً

وستتضمن الإصلاحات والاجراءات المطلوبة للانقاذ، وقد حان الوقت لتنفيذ هذه الوعود والتعهدات».

تابع: «المواطن لن يقبل بالتضحية اذا لم يلمس جدية في التعاطي مع ملف مكافحة الفساد. لذلك ينبغي ان تتضمن الموازنة المقبلة اجراءات تؤدي الى مكافحة التهرب الضريبي والتهريب وضبط قانون المناقصات العمومية».

ختم مسعد: «ما سترسمه الحكومة في موازنة ٢٠٢٠ سيقر مصر الوضع المالي في لبنان. وما سيحصل نتيجة الموازنة مسؤولة عنه الحكومة. إما ستستحق الشكر، او تتحمل مسؤولية دفع البلد الى انهيار اقتصادي سيدفع ثمنه الجميع».

لفت رئيس مجلس الاعمال اللبناني العماني المهندس شادي مسعد إلى «أن موازنة ٢٠٢٠ التي بدأ التحضير لها، تمثل فرصة حاسمة ومفصلية في المسار الذي ستخذه الأزمة المالية والاقتصادية في المرحلة المقبلة». ودعا مسعد، في تصريح الى «اعتماد نهج مختلف في مقاربة مشروع موازنة العام المقبل عن النهج الذي اعتمد في موازنة ٢٠١٩، والذي لم يكن في حجم التحديات القائمة».

أضاف: سبق لفضامة رئيس الجمهورية ان دعا إلى التضحية ببعض المكتسبات من اجل الإنقاذ. كما سمعنا أكثر من مسؤول يؤكد أن موازنة ٢٠٢٠ ستكون مختلفة